ضد الاحتلال الصهيوني... ورفضه لكل مشاريع ' التقسيم الوظيفي ' و ' الادارة الذاتية ' و ' التطبيع ' وخطط التنمية المزعومة... وتمسكه بأهدافه الوطنية في التحرر والاستقلال وتقرير المصير؛ [و] ادانة ورفض محاولات العدو الصهيوني والاتصالات المشبوهة التي تجرى معه للالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية... من خلال محاولات خلق بدائل للمنظمة، وتطبيق ما يسمى بأوراق التفاهم وخطط ' التقسيم الوظيفي ' ؛ [و] التأكيد على أن الصيغة المثلى للوصول إلى الحل العادل هي المؤتمر الدولي ذو الصلاحيات الكاملة...؛ [و] إتخاذ كل الاجراءات لرفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في لبنان...؛ [و] تقديم كل أشكال الدعم السياسي، والاعلامي، والمادي، لـ م.ت.ف. » (نصها كاملاً في «وثائق» هذا العدد، ص ١٦٠ - ١٦٢). والتلميحات الواردة في ورقة العمل الفلسطينية، تؤكد ما أسلفناه.

وتمهيداً للذهاب، بقوة، إلى قمة عمان، عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعاً للمجلس المركزي الفلسطيني، ضم الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية. وقالت مصادر فلسطينية ان ياسر عرفات «سيسعى خلال هذه الاجتماعات إلى الحصول على تأييد مطلق من قبل قادة التنظيمات الفلسطينية الأخرى... [كي] يكون هناك موقف فلسطيني قوي داخل القمة... يستطيع أن يحصل على تأييد عربي قوي بمشاركة م.ت.ف. بالمؤتمر الدولي كطرف مستقل» (**المستقبل**، باريس، العدد ٥٥٥، ١٠/١٠/١٩٨٧، ص ١٢). ورأى مراقبون، أيضاً، أن جولة عرفات على الدول العربية، قبل القمة، جاءت «تمهيداً للامساك بالقرار الفلسطيني المستقل، سياسياً وعسكرياً، لدخول العاصمة الاردنية و ' القوطبة ' على سوريا التي حاولت جاهدة الامساك بالورقة الفلسطينية، عبر جهات وتحالفات ثبت عقمها، خصوصاً محاولتها استيعاب الفلسطينيين من خلال ' جبهة الانقاذ ' التي أنهى مؤتمر الجزائر دورها بعد اجماع معظم المنظمات الفلسطينية، وبدعم سوفياتي على زعامة ' الختيار ' » (خليل أبو أنطوان، **النهار العربي والدولي**، العدد ٥٤٦، ٢٥/١٠/١٩٨٧، ص ١٥).

وقد عبر الرئيس العراقي، صدام حسين، في كلمته في القمة، عن مضمون استقلال القرار الفلسطيني، إذ قال ان «أعلى درجات المبدئية والمسؤولية القومية أن نقول اننا نؤيد ما تذهب إليه منظمة التحرير الفلسطينية من خيارات، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني. فكما يحرص كل منا على أن يحترم قراره وخياره فيما يخصه...فعلينا أن نحترم قرار أخوتنا الفلسطينيين وخيارهم حتى لو لم تكن المنظمة، حتى الآن، حكومة لدولة... واذا كان لنا دور ...فهو دور النصيحة... وليس دور الأمر والنهي... ان دعم م.ت.ف. سياسياً ومادياً... مع احترام استقلاليتها وخياراتها... والكف عن محاولات تقسيمها وتشجيع التشرذم بين صفوفها، هو الذي يقوي المنظمة، ويعزز قدراتها على الصمود وعلى مواصلة الكفاح» (**القبس**، ١٠/١١/١٩٨٧). وتحدث الرئيس حسين عن خصوصية العلاقة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، قائلاً انها «من أهم العلاقات التي يتعين علينا الحرص عليها... وعلى اخوتنا الاعزاء أن يجدوا الصيغ والأطر المناسبة لعملهم المشترك... وما علينا نحن غير المباركة ومساعدة أخوتنا بما نستطيع» (**المصدر نفسه**).

وتعارض سوريا استقلالية القرار الفلسطيني، كما تراه م.ت.ف. ومن يدعمها من الدول العربية. وقالت مصادر مؤتمر قمة عمان «ان الرئيس الأسد عارض القرار الفلسطيني المستقل، وأشار إلى أنه يحق للمنظمة الاستقلال الاداري فقط» (**السفير**، ١١/١١/١٩٨٧).

وخلال مداولات المؤتمر تم التأكيد «على قومية القضية الفلسطينية دون انفراد قطر بالعمل من أجلها عن القطر الآخر، وهذا الأمر هو شرط أردني - سوري، إضافة إلى كونه شرطاً عراقياً، أيضاً، [كما أكدت]... على ضرورة العمل من أجل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، بمشاركة الدول الخمس الكبرى والاطراف المعنية بما فيها م.ت.ف. على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨... [وتردد] أن القادة العرب قد أعطوا، ولأول مرة، مجتمعين، الضوء الأخضر للملك حسين للتحرك على هذا الاساس» (**الشرق الأوسط**، ١١/١١/١٩٨٧).

وهكذا، أكد البيان الختامي للمؤتمر على «أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع وأساسه، وأن السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يتحقق